كلمة
سيادة الرئيس
زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية التونسية
في مؤتمر الأمم المتحدة
حول تمويل التنمية
يلقيها عن سيادته بالنيابة السيد الوزير الأول
محمد الغنوشي

منتراي، المكسيك، 18-22 مارس 2002

بسم الله الرحمان الرحيم

فخامة الرئيس فيسانت فوكس كيسادا Vicente Fox Quesada
رئيس المؤتمر
أصحاب الفخامة،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرة السيّد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة
حضرات السادة رؤساء الوفود،
حضرات السّادة والسيّدات،

يطيب لنا في البداية أن نتقدّم إلى فخامة الرئيس فيسانت فوكس كيسادا Vicente Fox Quesada وإلى الشعب المكسيكي الصديق، بأحر عبارات الشكر والتقدير، وأن أنوّه بالتنظيم المحكم لأشغال هذه القمّة. كما نحيي المساعي التي بذلتها الدول الأعضاء في المنتظم الأممي لإعداد وثيقة المؤتمر ونتوجه إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بالشكر على الجهود المحمودة التي يقوم بها على رأس منظمتنا العتيدة.

ونحن نأمل أن تتوّج أعمال هذا المؤتمر بقرارات عملية تسهم في تجسيم ما ترنو إليه البشرية من رقي وتقدّم في كنف التعايش والتعاون والتضامن.

وإن تونس تدرك ما تكتسيه تعبئة المدخرات الوطنية وتطوير الاستثمار الخارجي من أهميّة في تنمية الاقتصاد وتحقيق الازدهار، وما يتطلبه ذلك من إصلاح جوهري شامل على ا لمستوى الوطني، وإقامة شراكة حقيقية على المستوى الإقليمي والدولي.

وقد انخرطت بلادنا في تحرير الاقتصاد، اقتناعا منا بأن ذلك يشكل عنصرا أساسيا لنجاح التنمية، لاسيما عندما تقع مراعاة التوازنات الاجتماعية وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر التهميش والإقصاء؛ فشجعنا المبادرة الخاصة في كل قطاعات الإنتاج، ووضعنا مجموعة من التشريعات التي شملت مختلف هياكل الاقتصاد، بما في ذلك إصلاح الجباية ودعم الجهاز النقدي والمالي، وتأهيل المؤسسات العمومية العاملة في القطاع التنافسي.

كما عملنا على تشجيع الاستثمار بإقرار التسهيلات والحوافز، في نطاق مجلة موحدة للاستثمار، وأقررنا إطارا قانونيا للمناطق الحرة، ودعمنا الشراكة مع البلدان كافة.

وإن الأهمية التي نوليها لإقامة علاقات شراكة متوازنة على المستوى الدولي، تندرج في إطار حرصنا على الاستجابة لمتطلبات التعاون مع التجمعات الإقليمية التي أصبحت سمة بارزة في عالمنا المعاصر، وعلى تعزيز مقومات العيش الكريم لدى جميع الدول والشعوب، في نطاق مقاربة شاملة تقوم على الترابط المتين بين مقتضيات الأمن والسلم والتنمية.

وإنّ النقاش الذي جرى خلال الدورة الأخيرة للمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» بنيويورك بهذا الخصوص، يؤكد

وعي كل الأطراف بما فيها قطاع الأعمال، بأهمية التعاون في خدمة التنمية، إذ لا سبيل إلى إقرار السلم والأمن في العالم بدون القضاء على مختلف أشكال الفقر والتهميش والإقصاء.

واستنادا في هذا المجال إلى النجاح الذي رافق تجربتنا الخاصة بتقليص نسبة الفقر إلى أدنى الحدود بواسطة صندوق التضامن الوطني، دعونا إلى بعث صندوق عالمي للتضامن يساعد على مكافحة الفقر وعلى دفع التنمية الاجتماعية في البلدان الأشد احتياجا. وإذ نسجل بارتياح تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه المبادرة، فإننا نأمل أن تعتمد الآليات المناسبة لتجسيمها في أقرب الآجال، تجاوبا مع إعلان قمة الألفية للقضاء على الفقر في العالم.

السيّد الرئيس،

إنّنا نعتقد أنّه من الضروري أمام اتّساع الفجوة الرقمية القائمة بين البلدان المصنعة والبلدان النامية، اتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بتمكين كافة الدول من مواكبة التحولات التكنولوجية، والاستفادة من الآفاق الرحبة التي تفتحها الثورة المعلوماتية والتحولات الاقتصادية المتسارعة.

وفي هذا الإطار، تندرج مبادرة تونس في اجتماع «منيابوليس» للاتحاد الدولي للاتصالات بطرح فكرة عقد قمّة دولية حول موضوع «مجتمع المعرفة»، ونحن نعرب عن تقديرنا البالغ لكل الأطراف التي تعاونت معنا لإقرار عقد هذه القمة بتونس خلال سنة 2005.

وندعو بالمناسبة البلدان المصنعة إلى مزيد تطوير التعاون مع البلدان النامية في الميادين التجارية والمالية وفي القطاعات المتصلة بالبيئة، وتطبيق ما تم الاتفاق عليه بشأنه في مؤتمر الدوحة للمنظمة العالمية للتجارة.

السيّد الرئيس،

ما يزال قرار ارتقاء البلدان المانحة بحجم المعونة العمومية للتنمية إلى نسبة 0,7 ٪ من الناتج القومي هدفا بعيد المنال، وهو ما يستوجب العمل المشترك لبلوغ الأهداف المرسومة، وتسهيل شروط منح المعونة، وتكريس التضامن الدولي وإرساء شراكة حقيقية بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة. وأظهرت تجربة السنوات الأخيرة، جدوى التكامل بين المعونة العمومية للتنمية وتطوير علاقات تجارية بناءة، وفق مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، بما فيها مبادئ المعاملة التفاضليّة لفائدة البلدان النامية.

كما حذّرت تونس من خطورة تواصل ضغط المديونية وتفاقمها على اقتصاد البلدان النامية، وذلك من خلال النداء الذي توجّهت به إلى مجموعة الثمانية خلال قمّتها في تورنطو سنة 1989، وواصلت سعيها في الاتجاه نفسه خلال عدة اجتماعات لاحقة، آخرها قمة الجنوب في «هافانا» التي وجّهت رسالة في الغرض إلى قمة «أوكيناوا». ونعرب بهذه المناسبة عن تقديرنا للدول التي تخلّت كلّيا أو جزئيا عن ديونها المتخلّدة بذمة أقل البلدان نموا، وندعو الدول المصنعة الأخرى إلى أن تحذو حذوها. كما ندعو إلى اعتبار خصوصيات البلدان المدينة في معالجة قضية المديونية، إذ لا مبرّر لإقصاء البلدان ذات الدخل المتوسط من تسهيلات مناسبة،

بعد ما بذلته من جهود كبيرة لإدخال إصلاحات هيكليّة على اقتصادياتها، والوفاء بالتزاماتها بالإعتماد أساسا على قدراتها الذاتيّة.

وإنّنا إذ نؤكد ضرورة دعم التناسق بين السياسات التجارية والمالية والنقدية في العالم، وتكثيف التعاون بين مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية المختصة، ندعو إلى أن تبقى منظمة الأمم المتحدة الإطار الأمثل لتحقيق هذه الأهداف وذلك بمزيد تطوير عملها في الميدان الاقتصادي، وإحكام التنسيق بينها وبين المؤسسات الأممية والدولية المختصة، تأمينا لترابط أفضل بين المسائل المتعلّقة بالأمن والسلم والتنمية، وهو التمشي الذي اقترحته تونس خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر فيفري2001.

السيّد الرئيس،
أصحاب الفخامة،
أصحاب المعالي والسعادة،

إن الوضع الاقتصادي العالمي الراهن يستدعي من جميع الدول إحكام صلات التعاون والتضامن فيما بينها لإرساء نظام اقتصادي عادل ومتوازن يكون كفيلا بإقامة شراكة حقيقية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة تعزّز الأمن والاستقرار في العالم.

ونحن نأمل أن يسجّل هذا المؤتمر الأممي انطلاقة فعلية لبناء علاقات دولية تكرّس تلك الأهداف والتوجّهات وتهيء لمستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.